Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-4/66-78 Volume (12), Issue (4), 2022, Pages: 66-78

The role of bank credit in achieving efficiency, justice and prosperity Rafidain Bank as a model for the period (2008-2020)

Dr.Razzaq Thaeab shaebth [1*] and Mr. Mohammed Thaief mezael [2]

[1,2] *Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Business

ABSTRACT

After four decades of state and public sector control over the various joints of the economy, crowding the private sector, and entering Iraq in three consecutive wars, these events resulted in economic and social distortions in the Iraqi economy. Also, this has led the government to adopt a policy of support and intervention, which carried a heavy burden, and put pressure on the general budget. All this comes within the framework of the possibility of achieving and achieving the economic well-being of citizens. Economic development or quality of life at health and educational levels, but measured by the combination of genetic coefficient and average per capita income. Thus, if the level of economic well-being in Iraq reaches a high level, this does not mean that the citizen is entertained in all aspects but is luxurious in terms of consumption related to developments in monetary income. The gap between the different income segments has widened, and there are two classes, the lower and upper categories, due to inflation and financial corruption. Therefore, the necessity came to analyze bank credit and its role in achieving prosperity, justice, and efficiency. Also, this study has reached a series of conclusions, the most important of which is that government support in Iraq is not just a monetary number. However, this number comes from the interaction of many political, economic, social, structural, financial, and monetary factors. Also, this support has temporal results, as well as several recommendations. Most importantly, the forms of credit granted by Al-Rafidain Bank, which the bank offers to Iraqi society, have to be diversified and followed by international experiences.

Keywords: (bank credit, justice, well-being, descriptive analysis)

Received:17/7/2022
Accepted:5/9/2022
Published:31/12/2022

*Corresponding Author: Razzaq.thaeab@mu.edu.iq

دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية مصرف الرافدين أنموذجآ للمدة (2008- 2020).

أ.م.د رزاق ذياب شعيبث[1] الباحث محمد ضايف مزعل[2]

[1,2]جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

المستخلص

بعد أربعة عقود من سيطرة الدولة والقطاع العام على مختلف مفاصل الاقتصاد و مزاحمة القطاع الخاص ودخول العراق في ثلاث حروب متتالية، نجم عن هذه الأحداث تشوهات اقتصاديه واجتماعية في الاقتصاد العراقي الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تبني سياسة الدعم والتدخل الذي حملها عبئا كبيرا شكل ضغطا على الموازنة العامة، وان كل ذلك يأتي ضمن إطار إمكان تحقيق و بلوغ الرفاهية الاقتصادية للمواطنين ، وبالرغم من ذلك نجد إن الرفاهية الاقتصادية في العراق لا تقاس بدرجه التطور الاقتصادي أو نوعيه الحياة بمستويات صحية وتعليمية، بل تقاس بالجمع بين معامل جيني و متوسط دخل الفرد، وان وصل مستوى الرفاهية الاقتصادية في العراق إلى مستوى مرتفع فهذا لا يعني أن المواطن مرفه من جميع الجوانب بل مرفه من ناحية الاستهلاك المرتبط بالتطورات الحاصلة في الدخل النقدي ، فقد اتسعت الفجوة بين شرائح الدخل المختلفة وأصبحت هناك طبقتان الفئة الدنيا والفئة العليا نتيجة عامل التضخم والفساد المالي، لذا جاءت الضرورة التحليل الائتمان المصرفي ودورة في تحقيق الرفاهية والعدالة والكفاءة ، وعلية توصلت الدراسة الى جمله من الاستنتاجات اهمها إن الدعم الحكومي في العراق ليس مجرد رقم نقدي بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية إلا أن هذا الدعم يكون ذات نتائج وقتية، كذلك توصلت الى جملة من التوصيات اهمها يجب تنوع أشكال الائتمان الممنوح من قبل مصرف الرافدين الذي يقدمه المصرف إلى فئات المجتمع العراقي والاقتداء بالتجارب الدولية.

الكلمات المفتاحية : (الائتمان المصرفي ، العدالة ، الرفاهية ، التحليل الوصفي)

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي من اهم الوظائف الرئيسية التي تقوم بها البنوك التجارية، إذ يؤدي دورا مهما في تحقيق الربحية لها، وذلك نظرا لكونه من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة، و بالتالي فإن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات في تلك البنوك، كما أن ارتفاع نسبة القروض الممنوحة تؤدي إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بها نتيجة احتمال عدم سدادها .

ينشا الائتمان المصرفي من خلال قيام البنك بتوظيف أموال المودعين عن طريق منحها لطالبي الائتمان المصرفي، إذ أن البنك ملتزم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء أجالها أو عند طلبها، فإن تعثر الحاصلين على الائتمان عن السداد بتاريخ الاستحقاق يعرض البنوك إلى خسائر مالية تؤثر على إيراداته و على مركز المالي.

ترتبط قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بدرجة كبيرة بمدى كفاءتها في استرداد الائتمان الممنوح، و التي تتحدد في مدى اتباعه لأسس سليمة في عملية منح الائتمان تقوم على تحجيم مخاطر عدم سداد المقترضين بتاريخ الاستحقاق أو ما يسمى مخاطر الائتمان.

ازداد الاهتمام العالمي في التركيز على الأسس السليمة لإدارة مخاطر الائتمان، خصوصا بعد توالى الأزمات المالية و المصرفية، فقد أصدرت لجنة بازل عدة وثائق في هذا المجال، أهمها ما يدعو إلى إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، و توفير إجراءات سليمة لمنح الائتمان المصرفي، و المحافظة على عملية إدارة و قياس مراقبة الائتمان، و التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان المصرف .

اولاَ: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على أحد المواضيع الهامة وهو دور الائتمان المصرفي في تحقيق الكفاءة والعدالة والرفاهية في المصارف التجارية الحكومية ، فضلاً عن بيان اهمية استخدام متطلبات منح الائتمان بصورة سليمة الذي يعد من الوسائل التي تساهم في تحسين كفاءة وفاعلية العمل المصرفي.

ثانياَ: مشكله البحث

تتلخص مشكلة البحث كون تحقيق العدالة واحدا من التحديات التي تواجه العمل المصرفي في العراق، إضافة إلى عدم استطاعة هذا القطاع في تلبية احتياجات تحقيق الكفاءة في منح الائتمان المصرفي، وكذلك الأمر في ما يخص الرفاهية التي تعد الهدف السامي لكل اقتصاد بمختلف قطاعاته الاقتصادية.

ثالثاَ: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم صياغة الفرضية الأتية :

يستند البحث الى الفرضية مفادها ان الائتمان المصرفي بصورة عامة يحقق الاهداف المرجوة منه على مستوى العدالة والكفاءة ، لكن الملاحظ في العراق قصور القطاع المصرفي في تلبية الاحتياجات للأفراد من القروض لهذا نلاحظ عدم تحقق الكفاءة والعدالة في توزيع الائتمان.

رابعاَ: أهداف البحث

يهدف البحث الى وضع التطورات الحقيقية والمعالجات الانية لمشكلة القطاع المصرفي المتمثلة بعدم الكفاءة وعدم تحقيق العدالة في منح الائتمان لذلك من خلال جملة من المعايير التي يتم التطرق اليها من خلال البحث.

خامساَ: حدود البحث

أ ـ الحدود المكانية:

وتتمثل عينة البحث بالمصرف الرافدين نموذجا.

ب ـ الحدود الزمانية:

ويشمل البحث المدة (2008-2020) لعينة المصارف المختارة.

المبحث الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للائتمان المصرفي والعدالة والرفاهية

المطلب الاول : الائتمان المصرفي

اولاَ: مفهوم الائتمان المصرفي

يهدف الفهم اللغوي لمصطلح الائتمان إلى أن يكون مدخل مناسب لعملية الائتمان، كلمة الائتمان ككل ، مصدرها آمن ، أي كن مطمئنً، أساس الائتمان هو طمأنة المقرض ، لسلامة نية المقترض، وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته عند وقت المحدد، وفي اللغة الإنجليزية نجد كلمة CREDIT ، والتي تعني الائتمان ، مشتقة من المصدر اللاتيني CREDOR ، والتي تعني الثقة (الشريف ، 2013: 12)، وقد تنوعت المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي حسب وجهه نظر عدد من الكتاب، والباحثين، فهناك من عرف الائتمان المصرفي بأنه عبارة عن امداد المؤسسات، والمنشآت في المجتمع بالمال، وان يتعهد المقترض برد الاموال والفوائد بشكل مبلغ مقطوع ، او على دفعات خلال مدة محددة (Gabgub,2009:15)، وكما يعرف الائتمان المصرفي على انه تلك الإجراءات التي تتم بين البنوك والمقترض بهدف الحصول على النقد في الوقت الفعلي مقابل المدفوعات المستقبلية ، ويتم

تضمينها في الشروط الواردة في اتفاقية الائتمان (Kapoor, et al,2006:p118)، وعرف (Joseph& David) الائتمان المصرفي بأنه عرض النقد الذي يقدمه البنك للمقترض أو قدرة الاقتراض التي يوفرها النظام المصرفي، من تقديم قروض للأفراد أو الحكومات أو الشركات أو المنظمات التجارية(Joseph& David ,2010:46)، وكذلك يقصد بالائتمان المصرفي هو مصطلح يستخدم للإشارة إلى المعاملات التي تنطوي على تحويل الأموال أو الممتلكات الأخرى بموجب شرط الضمان ودفع أصل الدين والمستحقات في تاريخ مستقبلي محدد (Ahiable,2012:p19).

ويعرف ايضاً بانه الثقة التي توليها البنوك التجارية لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود، أو يكفله فيه لمدة محددة، يتفق عليها الطرفين، ويقوم المقترض في النهاية بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المفترض ، يتمثل في الفوائد العمولات والمصاريف (Maitah,2012:p116).

ثانياً: **العوامل المؤثرة في منح الائتمان المصرفي**

قبل ان يأخذ البنك قرار منح الائتمان لابد من الاخذ بعين الاعتبار بعض العوامل التي قد تؤثر في الاهداف التي يسعى اليها البنك ، وفي الوقت نفسة التحوط من المخاطر التي تؤدي الى عدم الحصول على القرض الممنوح ، وبالتالي هناك عوامل تؤثر على القرار منح الائتمان المصرفي والتي سوف نتناولها بالاتي :

1- العوامل خاصة بالزبون

- الشخصية

تخصيص العملاء هو الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات الائتمانية والأكثر تأثيرًا بين المخاطر التي تواجهها البنوك (Rose& Hudgis, 2013 : 530) ، ويتم ذلك عن طريق الاستعلام وجمع البيانات والمعلومات عن العملاء بشكل جيد من بيئتهم الفعلية والاجتماعية (Michael ,2011:p6)

- التدفق النقدي

هي قابلية او قدرة الزبون على السداد، إن امكانية الزبون على الوفاء بالدين يتطلب تحليل التدفق النقدي ومصادر سداد الدين ، أي يجب أن يكون للمقترض مصدر واضح للتدفق النقدي.

- القدرة

يجب على مدير الائتمان التأكد من أن العميل لديه القدرة القانونية على توقيع عقد ائتمان ، وتسمى هذه الخاصية باسم القدرة على اقتراض المال، أو مقرضو الشركات يجب أن يعرف مديرو الائتمان الهوية القانونية لمقدمي طلبات القروض بموجب تفويض من الشركة، ولا يجوز استرداد اتفاقيات القروض الموقعة من قبل أشخاص غير مصرح لهم لأن هذا سيؤدي إلى خسائر فادحة لمؤسسة الإقراض (Rose& Hudgis, 2013 : 532)

- الضمان

الممتلكات المنقولة وغير المنقولة المملوكة للمقترض ، الذي يعد بتقديم مستندات للقروض المصرفية ، أو كفيل يتمتع بالقدرة المالية والسمعة ، بحيث يمكن للبنك معاملتها كضمان للقرض .

- الظروف

تشير إلى الظروف الاقتصادية العامة التي قد تؤثر على قدرة العميل على سداد القروض ، يجب على مسؤولي القروض ومحللي الائتمان فهم أحدث الاتجاهات في مجال الأعمال والصناعة ومقارنتها بخطط المقترض، نظرًا لأن القروض يمكن أن تبدو على الورق تمامًا ، فإن الواقع هو عكس ذلك تمامًا ، إذ تتآكل قيمة المبيعات أو الدخل بسبب انخفاض أسعار الفائدة المرتفعة بسبب الركود الاقتصادي أو التضخم(Kapoor ,2012:192).

2- عناصر خاصة بالبنك

تشمل هذه العناصر القضايا المتعلقة بالأنشطة المصرفية على النحو التالي: (الدغيم وآخرون ، 2006: 195) (الشمري ، 2012: 23-24).

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك وقدرته على استخدامها.
- نوع الاستراتيجية التي يستخدمها البنك عند اتخاذ القرارات الائتمانية والعمل في إطاره وهي عندما يكون على استعداد لمنح ائتمانيات معينة أو عدم منحها. هناك أنواع عديدة من الاستراتيجيات ، والتي قد تكون استراتيجيات اقراض هجومية ، أو استراتيجيات اقراض متحفظة ، يمكن أن تكون أيضًا استراتيجية معتدلة .
- هدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه في المرحلة المقبلة ، لأن البنك ومنظمته يحاول تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: تعظيم القيمة السوقية

أصحاب الثروات ، وتوسيع الحصة السوقية ، وتحقيق الاستقرار الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

- الحصة السوقية للبنك ، أي كلما زادت الابتكارات التي يمتلكها البنك والتي تعكس معظم أنشطته ، زادت قدرته على الإقراض وإمكانية الإقراض والاختراق من خلال خدمة جيدة وحسب رغبات الزبائن

الإمكانيات المتاحة للبنك ، أي ما دام البنك لديه القدرات وقدرات المواهب المؤهلة بصراحة ، هو أكثر قدرة على تقديم قروض جديدة عالية الجودة.

المطلب الثاني : عدالة توزيع

اولاَ: مفهوم عدالة التوزيع

عرف آدم سميث الفقر بأنه "عدم القدرة على شراء ضروريات الطبيعة أو العادات "، وبما أن سميث ذكر العرف وبالتالي فهو يتحدث عن النسبية في المفهوم وليس الصيغة المطلقة، فالأعراف والتقاليد تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر، أما (كارل ماركس) فقد كان أكثر وضوحا من حيث النسبية لمفهوم الفقر، فقد أشار الى أن "حاجاتنا ومتعتنا تنبع من المجتمع" (E Philip,2014:p7)، أما بالنسبة إلى رونتري الشهير 1836 دراسة عن الفقر 1836-1925 في مدينة يورك الانكليزية والتي نشرت عام(1901) حدد الفقر الأساسي ، الذي تقع فيه الأسر، ومن أجل الحفاظ على الكفاءة البدنية فقط ، أثر هذا المفهوم على المفاهيم التالية للفقر ، لاسيما تلك المتعلقة بقياسه " (AMARTYA,1998:p11).

وعرف(Peter Townsend) 1928 -2009 الفقر على انه نقص الموارد للسماح بالمشاركة في الأنشطة، والعادات والأنظمة الغذائية المقبولة اجتماعيا، لذلك من الضروري دراسة أنواع مختلفة من الموارد وليس مجرد الدخل النقدي الذي يحصل عليه الفرد (Peter,1979:p31).

أما المفهوم الذي أطلقه "Amartya sen" (1933) عن الفقر فهو ينطلق من مفهوم القدرة، أي رأيه أن حياة الشخص قد تحدد بوصفها مجموعة من الافعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل (جودة التغذية) الى أمور مركبة مثل احترام الذات، وعليه فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الانسانية للفرد (Rod,2012: p3) .

أما تقرير التنمية في العالم لعام(1990) الذي يصدره البنك الدولي إذ عرف الفقر على انه "عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة " وحتى يكون لهذا التعريف جدوى عملية يجب الاجابة عن ثلاثة أسئلة، إذ يتضمن السؤال الاول كيف نقيس مستوى المعيشة؟ اما الثاني ماذا نعنيه "بالحد الادنى"؟ واخيراً كيف نعبر عن الفقر الحاد بمقياس واحد أو برقم قياسي؟ إذ يتضمن المفهوم السابق من عنصرين هما الحد الادنى ومستوى المعيشة، إذ يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه عملية التوصيف(البنك الدولي،1990: 41).

ثانياَ: : النظريات المفسرة للفقر

قد اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر ، استنادا الى مرجعاتهم الفكرية وطبيعة التخصص، فقد تكون تلك التفسيرات سطحية في ظل نظريات تخص مواضيع مهمة، ويشكل الفقر احد جوانبها او ان يكون الفقر عمودها الرئيس ، والجانب الاخر يكون هامشيا، وهنا قد جرى التركيز على النظريات التي تأخذ الفقر محوراً رئيسياً دون النظريات التي تأخذ الفقر من جانب واحدا فقط، لهذا اقتصرت على ثلاث نظريات وهي كما يأتي:

أ- نظرية الحلقة المفرغة للفقر :- تعد هذه النظرية أن القاعدة الاساسية في الفقر هو الدخل الفردي ، فمن المعروف في الدول النامية أن الفقر حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي به ، وهذه الحلقة تبدأ من انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الإنتاجية ، وعليه انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى ، إذ تعد الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي إن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا وكذلك الاستثمار ، لكن لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من اجل كسر حلقة الفقر ، إلا أن في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هنالك حلقات مفرغة متعددة فهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم المهارة ثم الدخل، وبالتالي بانخفاض مستوى التعليم (Behrens,2012:p1) .

ب- النظرية المالثوسية :- يؤثر ارتفاع أعداد السكان على ازدياد حالات الفقر، إذ يشكل السكان نواة

نظرية مالثوس التي ترتبط ارتباطاً وثيقا و قويا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان ، إذ تعد قضية السكان في البلدان النامية من القضايا الاجتماعية المهمة في الوقت الحاضر، فالرؤى التي خرج بها مالتوس" تتضمن بقدرة الإنسان على التكاثر تلك التي تخضع في نموها المتوالية هندسية " ، أما بالنسبة للموارد الغذائية فتخضع في نموها المتوالية عددية ، وبالتالي فان عدد سكان الأرض يزدادون بصورة أسرع من الغذاء ، إذ لم يعرقل نموه موانع ، وعليه فان مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية فهي ترجع إلى مفهوم القانون الأيدي الذي يعمل في كل زمان ومكان أي " إن الفقراء يجلبون لا نفسهم الشقاء بتكاثرهم" (Howard,2002:p10).

ت- النظرية الماركسية

على النقيض من الشيوعية ، طور العالم ماركس رؤيته (التي نوقشت هذه النظرية على نطاق واسع في 1986في الشيوعية الحقيقية التي يجب أن تحقق العدالة التوزيعية ، لكن رؤية العالم ماركس في ظل هذه النظرية فسر الفقر بأنه الفقر اساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة هي " الرأسمالية"، والتي تمتلك وسائل الانتاج، ومن ثم تسيطر عليها وكذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وبالتالي فإن الامن المادي للفرد يعتمد عليه بصورة اساسية على انتمائه الطبقي، ونجده بتفسير اخر اكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الانتاج، داخل العمل او خارجه، اذ نجد ان حياه الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق العديد من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون ازالة اي التراكيب الطبقية نفسه(Rawls,1997:p33).

لذلك هناك ثلاثة أسباب أساسية تبرر النظرية الماركسي هي عدم المساواة في الدخل: أولاً، الاختلافات الشخصية في كمية العمل المتوفرة لديه المقاسة إما بمدته أو بنفقات الطاقة الذي يساهم بها كل فرد في المجتمع، وقد تنجم هذه الاختلافات الشخصية عن الهبات الجسدية المختلفة للأفراد ،أي من العوامل البيولوجية أو الجينية ، وكذلك ايضا من الاختلافات في مواقف العمل والتفضيلات بين العمل والترفيه ، وقد نجده بشكل أساسي من العوامل الثقافية أو "البيئة الاجتماعية"

ثانيا، الاختلافات الشخصية في جودة أو تعقيد العمل، اذ ان تنجم هذه عن الهبات العقلية المختلفة الأفراد ، والتي قد تكون بسبب عوامل بيولوجية أو الجينية بالإضافة إلى ذلك الاختلافات في المهارات والمعرفة المكتسبة من خلال الخبرة والمهارة أو التعليم(Shiner,2003:p40).

ثالثاً: الاختلافات في تكاليف إعادة إنتاج قوة العمل ، ووفق للنظرية الماركسية ، يتم تقسيم العمل الذي يخلق القيمة إلى قسمين: العمل الضروري والفائض، وبذلك يتم استخدام العمالة اللازمة لتغطية تكاليف إعادة إنتاج وقوة العمل وبالتالي يجب أن يكون العامل المحدد الرئيسي الاجور، لتقليص الفوارق في الدخل للعمال ذوي المستويات التعليمية المختلفة، يتم إعادة إنتاج القوة العاملة المتعلمة أكثر تكلفة ، لذلك يجب أن تكون أجور ورواتب هذه الأشخاص الذين تكون لديهم سنوات تعليم أكثر او أعلى، ومع ذلك، فإن حقيقة أن جزءا كبيرا من تكلفة التعليم في البلدان الاشتراكية يتم دفعه من قبل الحكومة وليس من قبل الأفراد.(Wolff,2006:p20)

المطلب الثالث: الرفاهية

اولا: مفهوم الرفاهية

يمكن رؤية مفهوم الرفاهية من جانبين احدهما لغوي والأخر اقتصادي ، فمن الناحية اللغوية تعني الرفاهية " خصوبة غزيرة وسهولة العيش وسعته" (بابكر ،2014: 14)، أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فأن الرفاهية ترتبط بالسعادة والرفاه العيش ، إذ عرف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية كونه يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Llena,etal,2019:p4).

يعتقد بيجو في هذا الشأن بأن هنالك فكرتين أساسيتين للدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية الإجمالية للمجتمع ، وهاتان المفهومان اللتان استخدمهما بيجو في تحليله تعتمد على فكرة " صافي الناتج الاجتماعي " ، إذ تنطوي على تجميع حالات إشباع الأفراد، والفكرتان اللتان قدمهما بيجو هما(عودة،2004: 79):

أ- حجم الدخل القومي : وتعد هذه الفكرة بآن الزيادة في الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ، لكن نصيب ذوي الدخول المنخفضة لا ينبغي ان ينخفض عما كان عليه قبل الزيادة ، إذ يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سيؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي مزدهر ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب- توزيع الدخل القومي : يعتقد بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل في كل مده زمنية سنة عادتاَ، إذ تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال ذلك توزيع عادل للدخل ، وعليه أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخول المنخفضة مع حساب ذوي الدخول المرتفعة .

وبالتالي فان الرفاهية عند بيجو متمثلة بالآتي:

أ- الزيادة في الرفاهية الاقتصادية للفرد ، وبالتالي زيادة الرفاهية العامة .
ب- الرفاهية الشخصية وهي تتمثل مستوى السعادة التي يحصل عليها الفرد نتيجة الاستهلاك السلع والخدمات.

وتعد الرفاهية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية في أي من المجتمعات المتطورة أو النامية، حيث ينعكس ذلك في المستوى المعيشي اللائق الذي يفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وتحقيق الرضا الاجتماعي، وذلك بالاستناد إلى اساس عادل للدخل بين مختلف مناطق البلاد وبين مختلف شرائح المجتمع، وبالتالي يمكن تعريف الرفاهية والسعادة على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تمكن وتساعد الفرد على الشعور بالرضا والملائمة ، والاكتفاء والإشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤدي إلى إشباع رغباته المتنوعة ، والمتزايدة (منى،2010: 40) .

إذن نقطة الارتكاز الرفاهية الاقتصادية هي المستوى المعيشي الذي من شأنه أن يضمن تحقيق مستوى سعيد للفرد والمجتمع في ظل توزيع عادل للدخل، وبشكل عام يمكن القول إن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة الخاصة والعامة ، إذ نجد ان مستوى الرفاهية الاجتماعية يختلف من بلد إلى آخر على وفق مستوى المعيشة العام من جهة، والنظام الخاص الاجتماعي السائد من جهة أخرى، حيث انه يتفاوت في الوقت نفسه في داخل البلد الواحد، ومن المنطقة إلى أخرى فظلا لنوع النشاط الاقتصادي زراعة أو صناعة أو تجارة (العكيلي ،2000: 265)

مما تقدم اعلاه يمكن تعريف الرفاهية على انها الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة إذ تعمل على إشباع الحاجات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن والحاجات التي تطلبها الحياة الاجتماعية ، مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والأمنية والبيئية.

وهكذا تعد الرفاهية الاقتصادية نظرية بحد ذاتها ، اصبح العديد من الأفكار التي تهدف لبلورة وصياغة ما يعرف اليوم بالرفاهية الاقتصادية ، وبالتالي طرحت أربعة اتجاهات التحليل نظرية الرفاهية وهي على النحو التالي:

١ -التحليل الباريتي Paretical Aalysis

يعد باريتو هو أول شخص وضع الأساس في التحليل الحديث لاقتصاديات الرفاهية من خلال تحليل وتفسير الحالة المثلى للرفاهية ، لأنه يتم تعريفه على أنه ذلك الوضع الذي يحقق فيه جميع أفراد المجتمع أعلى مستوى من المعيشة بدون استثناء ، كونه هذا المستوى الأمثل أي تغيير في المستوى يؤدي إلى زيادة في مستويات المعيشة ، وبالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية ، يجب أن يكون هذا التغيير بسبب الإضرار بالفئات الاجتماعية الأخرى وتقليص رضاهم عن المستوى الأمثل، لذلك فإن درجة اي تشبع اختلاف عن المستوى الأمثل وتؤدي إلى الفشل في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل (عودة،2004: 77).

2- تحليل كالدور - هيكس

يزعمون أن اقتصاديات الرفاهية هي دراسة علمية وموضوعية. اي انها ليست دراسة للأخلاق ، كما نادراً ما ورد ذكرها في كتابه (نقد اقتصاديات الرفاهية) ، لأن (كالدور هيكس) يوكد أنه إذا كان الفرد في منحدر أعلى ، فإن وضعه سيكون أفضل ، وهذا يعني أنه سيحصل على قدر أكبر من الرضا؟ بمعنى آخر ، يناقض كالدور وهيكس فكرة تحليل باريتي بأن التغيير في المستوى الأمثل للتشبع الاجتماعي وبعد ذلك يمكن أن يصل إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية ، بشرط أن يستفيد في تحسين مستويات المعيشة الشخصية من التغير اكبر من مقدار الانخفاض في المستوى المعيشي للأفراد المتضررين من التغير(غيث،2015: 431).

3- تحليل ليتل Littles Aalysis

يعبر هذا التحليل على أساس أخلاقي ، لذلك يقوم الأفراد الرابحون من التغير بتعويض الأفراد الخاسرين منه بمقدار الانخفاض بمستويات إشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل، حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتم بذلك بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع . (Kim,2013:p2)

4- تحليل ستوفسكي scitovszkys Analysis

يتناقض هذا التحليل مع تحليل Little ، وذلك لانه لا يوجد مبدأ تعويض بين الرابحين والخاسرين على أساس أخلاقي عندما يتغير مستوى التشبع الأمثل ، حيث من المحتمل جدا أن لا يكون هناك أي تعويض من قبل المنتفعين والمتضررين بمستوى إشباعهم لان الأغنياء لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية وتحقيق قدر أكبر من المكاسب حتى لو كان على مستوى حساب إلحاق الضرر بمصالح الآخرين ، وبالتالي فإن تركيز ليتل

على القيم الأخلاقية لا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق الرفاهية الاقتصادية حسب وجهة نظر العالم (ستوفسكي).

يؤكد ستوفسكي ان وجود أكثر من حالة التغير ، ويجب اختيار أفضل تلك الحالات وهي الحالة التي تتمتع بتوزيع أكثر عدالة للدخل، أي الحالة التي تتميز بأقل عدد من الرابحين وكذلك اقل عدد من الخاسرين من التغير في المستوى المعيشي، إذ يعتقد ستوفسكي في هذه الحالة التي يتحقق في ظلها المستوى المعيشي المقبول في جميع فئات المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية (الافندي،2020: 305).المبحث الثاني : التحليل الوصفي لمصارف عينة الدراسة

اولاً: مصرف الرافدين

يعد مصرف الرافدين من المصارف الريادية في العراق ، إذ يهدف المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية والعمل على توظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ، ضمن الاطر السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة، وقد حقق المصرف نمواً كبيراً في اجمالي الائتمان الممنوح خلال الاعوام الاخيرة، إذ انعكست بشكل ايجابي القطاعات الاقتصادية ، ويكمن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي.

جدول (1) الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الرافدين

السنة	الزراعة والصيد	التعدين	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء والغاز	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	اجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو
2008	17,305	437	118,141	4,597	464,211	68,278	1,490,742	
2009	14,111	78	122,531	5,127	471,160	1,748	1,688,962	13%
2010	3,925	10	112,354	20,650	301,581	32,208	470,728	-72%
2011	291,128	10	36,037	263	322,122	504,089	1,153,649	145%
2012	292,541	10	20,711	284	264,443	975,690	1,553,679	35%
2013	281,956	5,876	10,561	225	210,205	912,803	1,421,626	-8%
2014	0	50	117	0	4,789	0	4,956	-100%
2015	0	23	142	0	4,275	0	4,440	-10%
2016	0	29	186	0	3,417	0	3,632	-18%
2017	274,984	6	15,975	337	216,126	1,725,738	2,233,166	61386%
2018	274,959	6	15,929	117	280,476	706,041	1,277,528	-43%
2019	274,557	0	58,483	145,247	344,065	676,802	1,499,154	17%
2020	274,152	6	65,453	357,808	13,442,929	651,885	14,792,233	887%

من عداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي ، سنوات مختلفة

- علماً اجمالي الائتمان النقدي الممنوح لسنوات 2008، 2009 يتضمن القطاعات (التمويل والتامين والعقارات ، وخدمات المجتمع ، العالم الخارجي ، التشيد والبناء)

لوحظ من بيانات الجدول (1) انها كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض ففي عام 2008 بلغ الائتمان الممنوح (1,490,742) مليون دينار ، اما في عام 2009 فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح(1,688,962) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (13%) فقد توزعت على قطاعات مختلفة فقد انخفض قطاع الزراعة والصيد عن عام 2008 فقد بلغ (14,111) مليون دينار في عام 2009 إذ يعاني قطاع الزراعة اليوم من اختلالات كثيرة جعلته غير قادر على أداء مهامه ، وتتمثل هذه الاختلالات في انخفاض انتاجية عوامل الإنتاج، وتدني مستوى الادارة المزرعة للفلاحين، اذ تعتمد على ادارة تقليدية متخلفة و عدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة ، فضلا عن انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة بسبب تدهور خصوبة الأرض نتيجة للتملح ، و التعرية و انخفاض انتاجية الثروة الحيوانية بسبب قلة القاعدة العلفية و تخلف اساليب تربية الحيوان وتدني كفاءة مياه الري، كذلك انخفاض قطاع التعدين إذ بلغ (78) مليون دينار ويعود الانخفاض الحاصل إلى تراجع اسعار النفط ، اما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فقد ارتفعت إذ بلغت (122,531) مليون دينار و يعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية مثل الصناعات الكهربائية ، الكيمياوية ، النسيجية ، الاثاث

،الصناعات المعدنية والهندسية وصناعات الاسمنت والاسمدة مما انعكس ذلك بزيادة الائتمان النقدي الممنوح لهذه القطاع ، اما قطاع الماء والكهرباء والغاز فقد ارتفع إذ بلغ (5,127) مليون دينار ويعود ذلك الارتفاع الى اضافة وحدات تشغيل (غازية) للعمل ضمن محطات التوليد البخارية الضخمة في العاصمة بغداد وبعض محافظات العراقية ، كذلك ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في عام 2009 اذ بلغ (471,160) مليون دينار نتيجة لدور قطاع التجارة في تلبية حاجة البلد من السلع المنتجة محليا والمستوردة ، واستمر الائتمان النقدي الممنوح الى القطاعات التوزيعية بالارتفاع ففي عام 2009 بلغ قطاع النقل والمواصلات (1,748) مليون دينار ويعود ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لذلك القطاع ، اما في عام 2011 ارتفاع اجمالي الائتمان الممنوح إذ بلغ(1,153,649) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (145%)، إذ شهد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ارتفاعاً إذ بلغ (322,122) مليون دينار ويعزى ذلك الى اتساع دور قطاع التجارة على مستوى التجارة والمفرد، كذلك ارتفاع قطاع النقل والمواصلات ارتفاعاً ملحوظا فقد بلغ (504,089) مليون دينار ويعزى ذلك إلى اتساع دور القطاع الحكومي في انشاء العديد من الجسور واكساء العديد من الشوارع ، في حين انخفض قطاع تعدين إذ بلغ (10) مليون دينار ، اما فيما يتعلق بقطاع الزراعة والصيد سجل ارتفاعاً ملحوظا فقد بلغ (291,128) مليون دينار ويعزى ذلك الى زيادة المساحة المزروعة ، في حين سجل قطاع الصناعة التحويلية في العام نفسة انخفاضاً فقد بلغ (36,037) مليون دينار لأمر الذي يستدعي العمل على معالجة كافة المشاكل التي تواجه نشاط هذا القطاع لأهميته في تعزيز وتوفير الأساس المادي للاقتصاد العراقي والتوجه نحو توسيع دور القطاع المصرفي وجذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز عملية التنمية في البلد ، فضلا عن أهمية هذا القطاع لما يمتلكه من روابط امامية وخلفية متشابكة مع بقية القطاعات وبالتالي يشكل قاعدة اسناد رئيسية لبقية قطاعات الاقتصاد، كذلك انخفاض قطاع الماء والكهرباء والغاز إذ بلغ (263) مليون دينار، اما خلال الاعوام الثلاث(2016,2015,2014) شهد الائتمان الممنوح انخفاض ملحوظ إذ بلغ (4,956)، (4,440)، (3,632) على التوالي وبمعدلات نمو سالبة بلغت (100%-)،(10%-)،(18%-) على التوالي وتوزعت على القطاعات المختلفة ، فقد لوحظ انعدام الائتمان النقدي الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد بلغ (صفر) خلال هذه المدة ويعزى ذلك الانخفاض الحاصل في نشاط هذا القطاع إلى الانخفاض الكبير في إنتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير) خلال هذا العام نتيجة انخفاض المساحة المزروعة، وذلك يعود إلى عدم شمول كل من المحافظات (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي ، كذلك انخفاض قطاع التعدين فقد بلغ (50)،(23)،(29) مليون دينار خلال هذه المدة ، اما فيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية لوحظ كذلك انخفاض مقدار الائتمان الممنوح فقد بلغ (117)، (142)، (186) مليون دينار ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها قيام وزارة الصناعة بدمج وتقليص شركاتها لتصل إلى (32) شركة بعد أن كانت (37) شركة، و توقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات مثل معامل سمنت الفلوجة، حمام العليل وسمنت سنجار والشركة العامة لصناعة الأسمدة المنطقة الشمالية والشركة العامة للفوسفات بسبب الوضع الأمني، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة مما انعكس في توقف عملية الإنتاج، وانهيار البنى التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني في المناطق المسيطر عليها من قبل عصابات داعش ، وتوقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة وانخفاض الإنفاق الاستثماري والغاء بعض المشاريع وتأجيلها لسنوات لاحقة مما انعكس في تقليص حجم الائتمان النقدي الممنوح للقطاع .(التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015: 24).

و لوحظ ايضا من الجدول (1) انعدام الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز فقد بلغ (0) خلال هذه المدة ويعزى ذلك الى تردي الوضع الامني ، كذلك انخفاض قطاع التجارة والمطاعم والفنادق فقد بلغ (4,789)،(4,275)،(3,417) مليون دينار ، اما فيما يتعلق بقطاع النقل والموصلات فقد شهد انعدام الائتمان الممنوح لهذه القطاع إذ بلغ (صفر) ،على الرغم من أهمية هذا القطاع في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لكونه العصب الحساس في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، باعتباره الوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين مختلف جهات العملية الاقتصادية والإنتاجية المتمثلة بمواجهة التوسع الأفقي للمدن وتقليص المسافات بما يمثله من اختصار لعامل الزمن، إلا أن أهميته مازالت غير ملائمة لدوره في توسيع السوق واستغلال الموارد المادية والبشرية نتيجة الظروف التي يعاني منها البلد خلال هذه المدة ، الا ان هذا الانخفاض في جميع القطاعات لم يستمر طويلاً إذ شهدت الاعوام الاخيرة من العينة تحسن بمقدار الائتمان الممنوح ففي عام 2019 بلغ اجمالي الائتمان الممنوح

(1,499,154) مليون دينار وبمعدل نمو (17%)، إذ ارتفع الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد بلغ (274,557) مليون دينار ويعود ذلك مساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية (بذور، اسمدة، مبيدات وتقنيات حديثة)، وبحماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم، فضلا عن اعطاء المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة، كذلك انخفاض قطاع التعدين والمقالع إذ بلغ (صفر) ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط ، اما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح الى قطاع الصناعات التحويلية فشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الاعوام 2019 و 2020 فقد بلغ (58,483)،(65,453) مليون دينار على التوالي ويعزى ذلك إلى الدور الذي قامت به وزارة الصناعة خلال ازمة كورونا من خلال تصنيع وإنتاج نماذج ريادية لأجهزة التنفس الصناعي، وجهاز تنقية الهواء وروبوتات ناقلة للدواء والطعام ، وتوصيلات الأجهزة التنفس بتقنية خاصة، وبوابات التعقيم والتعفير، كذلك تصنيع الكمامات النانوية والقناع الواقي والبدلة الصحية بجهود ذاتية لعدد من شركات وزارة الصناعة وهيئة البحث والتطوير الصناعي، وهيئة التصنيع الحربي وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية والقطاع الخاص وبدعم من وزارة الصحة، كما قامت وزارة الصناعة بتوفير المستلزمات الوقائية كالأدوية والكمامات ومواد التعفير وغيرها لوزارة الصحة ودوائر الصحة في المحافظات للوقاية من الفيروس.

اما الائتمان الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز ايضاً شهد ارتفاع ملحوظ خلال الاعوام الاخيرة من عينة البحث فقد بلغت (145,247) ، (357,808) مليون دينار ويعود ذلك إلى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية نتيجة ارتفاع الطلب عليه مما انعكس على زيادة الائتمان المقدم لهذه القطاع ، اما قطاع النقل والمواصلات انخفض اجمالي الائتمان الممنوح لهذه القطاع في الاعوام 2019، 2020 فقد بلغ (676,802) ،(651,885) ويعزى هذا الانخفاض الى إجراءات العزل التي شهدها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص.

والشكل(2) يوضح حركة معدل نمو الائتمان النقدي لمصرف الرافدين

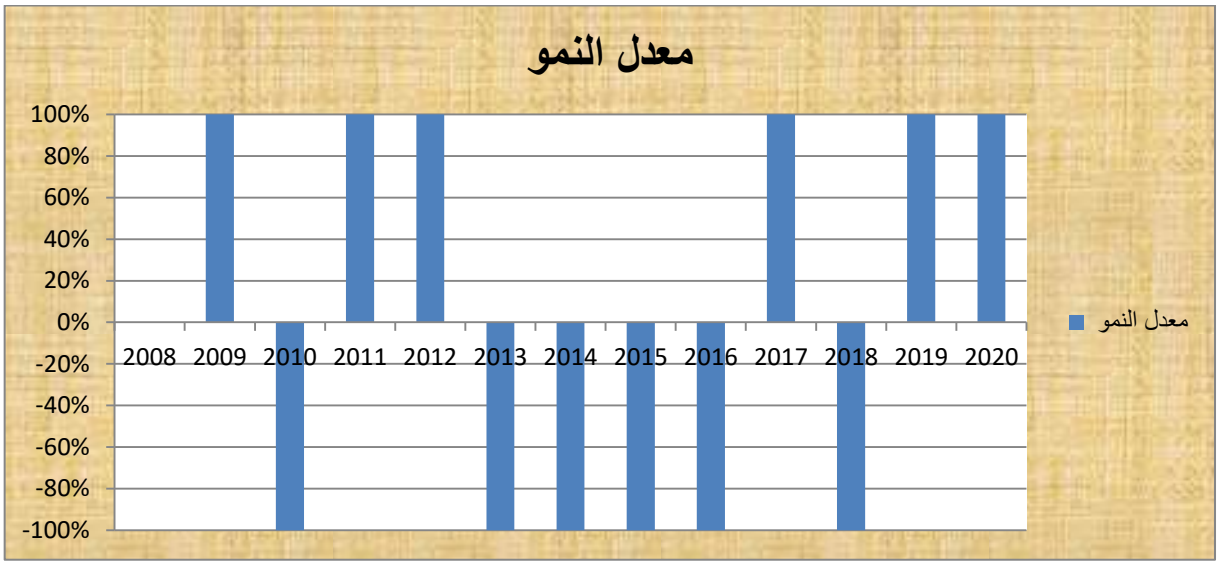

من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

مما تقدم اعلاه يتضح استمرار التدهور في مستويات الرفاهية حتى احتلال العراق في (نيسان2003)، وقد شهدت هذه السنة تدهور مؤشرات الفقر البشري في العراق، كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع معدلات البطالة حتى تجاوزت (50%) فضلا عن ازدياد أعداد الفقراء وتدمير البنية التحتية التي أدت إلى تراجع مستويات الرفاهية، لذلك كان على المالية العامة اتخاذ تدابير لرفع مستويات الرفاهية، إلا إن المالية العامة طيلة هذه السنوات لم تبتعد عن دائرة التناقض بين مسألة الكفاية (الإنتاجية) ومسألة العدالة في توزيع ثمار الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، فكفاءة العدالة في توزيع عوائد الموازنة قد هيمنت على مسألة الكفاية الإنتاجية، فضلا عن إن أرياف العراق التي تضم (10) ملايين نسمة تتعايش على البطاقة التموينية، وإن الريف لم يعد مصدرة قوية للعرض الزراعي وانه لا يستطيع أن يسد حاجته من الغذاء .

إذ يتضح ان مصرف الرافدين حقق الرفاهية للمواطنين فقد بلغ اجمالي الائتمان الممنوح لكافة القطاعات (27,594,495) مليون دينار وذلك من خلال زيادة الرواتب والابقاء على مفردات البطاقة التموينية الاربعة وصرف رواتب الاعانة الاجتماعية لذوي الدخول المحدودة فضلاً عن الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة.

الاستنتاجات

1- إن الدعم الحكومي في العراق ليس مجرد رقم نقدي بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية إلا أن هذا الدعم يكون ذات نتائج وقتية.

2- إن الدعم الحكومي في العراق ذو طابع اجتماعي أكثر منه اقتصادي لذلك كان الدعم الحكومي ذا أهمية كبيرة في العراق والأداة الأكثر فاعلية في رفع الفقر عن الفقراء سواء كان تقديم هذا الدعم مجانا أم بأسعار رمزية .

3- إن انخفاض نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي جاء بسبب انخفاض الدعم الحكومي والتخصيصات المقدمة لهذين القطاعين في الموازنة العامة وخصوصا بعد عام 2003.

4- ان انخفاض حصة الفرد من التخصيص الفعلي لقطاعي الصحة والتعليم لا يعكس المستوى الحقيقي للدعم لأنه لا يترجم إلى تحقيق الرفاهية ، لأن الرفاهية لا يمكن أن تتحقق بمستويات صحية و تعليمية متدنية.

التوصيات

1- نتيجة الوضع الاقتصادي الراهن يجب زيادة درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذي ينعكس في نهاية المطاف إلى تحسن المستوى المعيشي وبالتالي تحسن مستوى الرفاهية.

2- يجب تنوع أشكال الائتمان الممنوح من قبل مصرف الرافدين الذي يقدمه المصرف إلى فئات المجتمع العراقي والاقتداء بالتجارب الدولية.

3- دعم القطاع الزراعي ودعم الفلاحين بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لما لهذا القطاع من دور كبير في معالجة الفقر من خلال امتصاص البطالة . إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الفئات العليا وتقديمها كعون ومساعدة للفئات الفقيرة.

المصادر العربية

1- سليم، محمد شريف، قاره، محمد شريف " أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني" جامعة الشرق الاوسط / كلية الاعمال رسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، 2016.

2- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة الكتاب بغداد، 2012.

3- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مصر،1990، ص41

4- بابكر. محمد أحمد عمر؛ (2014م)، بحث منشور بعنوان نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الوادي، العدد8 ، 14.

5- عودة، بشير هادي ، الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس - دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختاره ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كليه الادارة والاقتصاد ، المجلد الرابع ، العدد 14، ٢٠٠4، ص ٧٩.

6- مني يونس حسين، الوصول إلى الرفاهية علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية، الطبعة الأولى، دار الخلود للنشر، بيروت، 2010.

7- العكيلي. طارق؛ (2000م)، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب والوثائق، بغداد - العراق، 270.

8- غيث ، مجدي علي محمد، أثر الدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، 2015

المصادر اجنبية

1- Kapoor, Jack R., Dlabay, Lers R., & Hughes, Robert J., Focus On Personal Finance An Active Approach To Help You Develop Successful Financial Skills,

McGraw-Hill Companies, New York, America,2006.

2- Joseph, Dayetalz & David, Kathor, The Economics Of Money And International Finance, 6th Edition, McGraw-Hill, 2010

3- Ahiable, E. Yao, An Assesssment Of Credit Management Practices At Agricuitural Development Bank (ADB) Brancnes In The Eastern Region Of Ghona , A Thesis Submitted To The Institute Of Distance Learning, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology, 2012 .

4- Ahiable, E. Yao, An Assesssment Of Credit Management Practices At Agricuitural Development Bank (ADB) Brancnes In The Eastern Region Of Ghona , A Thesis Submitted To The Institute Of Distance Learning, Kwame Nkrumah University Of Science And Technology, 2012 .

5- Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw- Hill, International Edition, 2013.

6- Michael , Barasa , Waful A., Credit Management Policy and Profit Ability of A commercial Bank a Cace Study of Housing Finance Bank (HFB), 2011 .

7- E Philip Davis and Miguel Sanchez-Martine, A review of the economic theories of poverty, National institute of economic and social research, Discussion Paper No. 435, London,20 August 2014,p7.

8- AMARTYA SEN, poverty and Famines, an essay on Entitlement and deprivation, CLARENDON PRESS OXFORD, 1998.

9- Rod Hick , the capability approach : insights for a new poverty focus , journal of social policy , UK , 2012 , p3

10- AMARTYA SEN, poverty and Famines, an essay on Entitlement and deprivation, CLARENDON PRESS OXFORD, 1998.

11- Rod Hick , the capability approach : insights for a new poverty focus , journal of social policy , UK , 2012 , p3

12- Rod Hick , the capability approach : insights for a new poverty focus , journal of social policy , UK , 2012 , p3

13- Behrens, Arno, et al. "Escaping the vicious cycle of poverty: towards universal access to energy." (2012).

14- Howard, Michael W. , (2002), Liberal and Marxist Justifications for Basic Income, A paper for the First Congress of the U.S. Basic Income Guarantee Network, CUNY Graduate Center, New York City, March 8-9, 2002

15- Rawls, Hohn. (1997), A Theory of Jutice. Cambrigde: Belknap Press of Harvard U. Press.

16- Shiner, Rebecca, and Avshalom Caspi. "Personality differences in childhood and adolescence: Measurement, development, and consequences." Journal of child psychology and psychiatry 44.1 (2003)..

17- Wolff, Richard. "Class and Economics." *Dollars and Sense http://rdwolff.*

com/sites/default/files/attachment/4 20for% 20Dollars% 20and% /Class% 20and% 20Economics% 20Sense. pdf (2006).

18- Llena-Nozal, Ana, Neil Martin, and Fabrice Murtin. "The economy of well-being: Creating opportunities for people's well-being and economic growth." (2019)